خبراء يدعون إلى إنشاء ربط شبكي آمن ومستقر بين المصلحة والجهاز المركزي للإحصاء

ضعف جودة الإدلاء بالبيانات الجمركية يكبح تطوير بيانات التجارة الخارجية لليمن

أحمد الطيار

قال مختصون بالجهاز المركزي للإحصاء : إن مصلحة الجمارك تتغاضى عن تزويد الجهاز بيانات جمركية عالية الجودة، الأمر الذي يحبط آمال الجهاز في اصدرا نشرات دورية للتجارة الخارجية في اليمن ويحد من القدرة على تطوير بيانات التجارة الخارجية ككل.

وقال بشير القدسي مدير عام إحصاءات التجارة بالجهاز المركزي للإحصاء : إن عدم التوصيف السليم للبضاعة بالمنافذ الجمركية يؤدي إلى دخول سلعة مكان سلعة أخرى الأمر ينتج عنه العديد من المشاكل أهمها حرمان الخزينة العامة من مبالغ كبيرة في حال تمتع سلعة محددة بامتيازات مثل الإعفاءات والسماح بالنفاذ إلى الأسواق من عدمه، كما أنها تجلب ضرراً مستقبلياً متمثلا في نوع البيانات التي سيتم الاعتماد عليها عند إجراء الدراسات الاقتصادية الهادفة إلى تنمية الاقتصاد ورسم الخطط التنموية أوفي المفاوضات الثنائية والمتعددة الخاصة بتحرير التجارة.

ويمثل ضعف الإدلاء بالبيانات في المنافذ الجمركية نفسها وضعف دورية وصولها إلى الجهات المختصة بالجهاز المركزي للإحصاء أهم مشكلة تواجه تطوير إحصاءات التجارة الخارجية في اليمن.

ويقول مختصون : إن عدم الإدلاء السليم بتفاصيل البضاعة من قيم وكميات إحصائية وأوزان وتفاصيل لبلدان المنشأ والمصدر وغيرها من البيانات الجمركية يعمل على إظهار بيان ليس على درجة عالية من الجودة نتيجة عدة أسباب أهمها أن القيم لا تكون متسقة مع الكميات وبالتالي عدم القدرة على احتساب أسعار السلع بشكل دقيق إضافة إلى أن الإهمال بتفاصيل البلدان يعمل على إسقاط تلك السلع من الميزان التجاري لتلك الدول مما يحرم البلد من امتيازات مهمة عند التفاوض مع تلك الدول وعدم القدرة على مقارنة البيانات مع تلك الدول.

ويؤدي ضعف الإدلاء في البيانات الجمركية وعدم وصولها إلى الجهات المختصة بالجهاز المركزي للإحصاء إلى عدم القدرة على استيفاء البيانات أولاً بأول (أو شهرياً) وهذا ما ضاعف من تلك المشاكل وذلك بعدم قدرة المختصين على المراجعة الدقيقة لكل التفاصيل نظراً لضيق الوقت بين زمن المراجعة وتوقيت الإصدار والجهد المضاعف الذي يبذله المختصون لمراجعة بيانات الجمهورية السنوية دفعة واحدة عند ورودها مكتملة في شهر مارس من العام اللاحق بينما المفترض أن تتم المراجعة لبيانات شهر ديسمبر فقط بينما بقية البيانات من المفترض أن تكون مراجعة وجاهزة بشكلها النهائي وشتان بين الأمرين.

ويقول القدسي : إن توفير بيانات مكتملة من المنافذ شهريا سيعمل على تمكين المختصين في الجهاز المركزي للإحصاء من مراجعتها وموافاة المصلحة بالملاحظات ليتم تلافيها في المستقبل حتى ولو بشكل تدريجي.

وحسب كلام القدسي ليس ذلك فقط بل من المفترض أن يتم ترحيل البيانات يوميا والعمل على مراجعتها بشكل يومي وموافاة المنافذ بالملاحظات إن وجدت. إذ توجد إمكانية كبيرة للوصول إلى هذا المستوى متى ما توفرت النوايا الصادقة خاصة وأن مصلحة الجمارك تمتلك من الإمكانيات البشرية والفنية والمادية ما يؤهلها لتوفير بيانات ليس يومية بل لحظية كما يمتلك الجهاز الطاقات البشرية والفنية اللازمة لإجراء المراجعات على تلك البيانات أولاً بأول حال ورودها.

ويضيف : إن وجود ربط شبكي بين المصلحة والجهاز أهم وسائل التجميع السريع لبيانات التجارة الخارجية بالإضافة إلى ضرورة وجود ربط شبكي آمن ومستقر بين المصلحة والمنافذ الجمركية في المحافظات. بعد ذلك تأتي مسألة الترحيل الذي يمكن أن يتم بشكل برمجي آلي دون تدخل لليد البشرية إلا بشكل محدود.

ويرى القدسي أن تأخر ورود البيانات بهذا الشكل سؤال لم نجد له إجابة بالرغم من وجود تنسيق جيد بين الجهاز والمصلحة ولكن تأخر ورود البيانات بهذا الشكل سؤال لم نجد له إجابة شافية وهذا السؤال نعيد طرحه على الأخوة في المصلحة آملين بأننا سنجد له جواباً في المستقبل القريب.

وحسب القدسي اتخذ الجهاز المركزي للإحصاء العديد من الإجراءات والتدابير لمعالجة المشكلة ويطالب بإنشاء ربط شبكي آمن ومستقر مع المصلحة وبالفعل قمنا بدفع رسوم الاشتراك في خدمة تراسل المعطيات وشراء المودمات اللازمة ولم يبق سوى خطوات بسيطة لتنفيذ الربط فيما أوفت المؤسسة العامة للاتصالات بواجبها في هذا الجانب.

ويؤكد أن إنتاج بيانات دقيقة بشكل شهري ودوري للحكومة والمهتمين ومعالجة الاختلالات الناجمة عن ضعف الإدلاء أو عدم مبالاة المختصين في المنافذ الجمركية أهم النتائج المتوخاة من تنفيذ الربط الشبكي.

نقابة المهندسين تدشن لقاءاتها التشاورية

أمسية رمضانية لرجال المال والأعمال والمستثمرين بعدن

عدن/سبأ

،، أكدت الأمسية الرمضانية التي نظمت مساء أمس بعدن لرجال المال والأعمال والمستثمرين اليمنيين ووكلاء الشركات الملاحية ومصدري المنتجات الوطنية أهمية وضع آليات عمل فنية للنشاط التجاري والتسويق والاستيراد وعملية التخليص والتصدير .

واستعرضت الأمسية التي شارك فيها اقتصاديون وأكاديميون وممثلون عن الغرفة التجارية والصناعية جوانب التسهيلات الممكنة التي تكفل تحريك اليات العمل في تشجيع المصدرين والمنتجين وجذب رجال المال والأعمال والتجار للتعاون معهم لاستيراد وتسويق منتجاتهم خاصة في الأسواق الخليجية والأوروبية مع الأخذ بعين الإعتبار جودة المنتجات اليمنية من الأسماك والبن والعسل والخضروات التي تتصدر قوائم التصدير إلى تلك الاسواق.. مشيرة إلى أن البلدان التي تتعامل مع اليمن في جوانب التسويق والاستيراد بلغ عددها23 بلداً عربياً وأجنبياً.

وبينت الأمسية أن ما تم استيراده من المواد الغذائية خلال النصف الأول من العام الجاري تجاوز المليون طن في حين بلغت الصادرات الوطنية 23 ألف طن تجاوزت القيمة الإجمالية لها 10 مليارات ريال.

من جانب آخر دشنت نقابة المهندسين اليمنيين بعدن أمس برنامج لقاءاتها التشاورية الرمضانية السنوية بعقد سلسلة من اللقاءات مع القيادات الاكاديمية بجامعة عدن وكلياتها والشخصيات الاجتماعية وقدامى المهندسين.

وذكر رئيس فرع النقابة بعدن المهندس عبدالرحمن البصري لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) أن اللقاءات تشمل استعراض ومناقشة جملة من القضايا لتفعيل دور الكوادر اليمنية التخصصية في المجالات الهندسية والتكنولوجية وهندسة الطيران ..مشيرا إلى أن برنامج اللقاءات الذي اعدته النقابة سيستضيف مهندسين لهم إسهامات في تأسيس النقابة وعملوا في المجال العمراني في شتى المجالات إلى جانب استضافة نخب من المهندسين الشباب والمتخصصين في الهندسة الذين يعول الوطن عليهم آمالا كبيرة لخدمة الصالح العام والتنمية في اليمن.

إقرار حظر البناء في المواقع السياحية بتعز

تعز/ سبأ

أقرت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة تعز ولجنة المناقصات في اجتماعهما أمس برئاسة المحافظ شوقي أحمد هائل حظر البناء في مواقع التنمية السياحية والحفاظ على المعالم التاريخية والأثرية والمقومات السياحية التي تتميز بها المحافظة كعاصمة ثقافية للجمهورية.

كما أقر الاجتماع إزالة الاستحداثات في منتزه وحديقة شجرة الغريب واستكمال تأهيله كمعلم جذب سياحي وتشجيع المستثمرين في مجال الاستثمارات السياحية وتقديم كافة التسهيلات لهم.

كما تم إقرار اعتماد مبلغ 100 مليون ريال لدعم المبادرات المجتمعية وتوزيعها على مديريات المحافظة بصورة عادلة ومتساوية بما من شأنه تشجيع المبادرات الذاتية على المساهمة في مسيرة التنمية الشاملة وتوفير فرص عمل للشباب , وأقر الاجتماع استكمال الإجراءات التنفيذية والقانونية لتوفير معدات وتجهيزات طبية للمستشفى الجمهوري بتكلفة تقدر بمليار ريال.

2.2 مليار ريال إيرادات ضرائب حجة خلال النصف الأول من العام الجاري

حجة/سبأ

بلغ إجمالي الإيرادات الضريبية المحصلة بمحافظة حجة خلال النصف الأول من العام الجاري مليارين و240 مليوناً و620 ألف ريال، بزيادة عن العام المقابل له بمبلغ 381 مليون ريال، وبنسبة زيادة 21%.

واستعرض اجتماع مكتب الضرائب بحجة أمس برئاسة وكيل المحافظة حميد هادي العبيدي، سير أداء العمل بالمكتب وفروعه بالمديريات ومستوى الانضباط الوظيفي خلال شهر رمضان المبارك ، بالإضافة إلى التحديات التي يواجهها، وكيفية تجاوزها من خلال تنسيق المهام مع المجالس المحلية وتطبيق الضوابط القانونية بحق المتخلفين من إخراج ما عليهم من ضرائب.

وحث الوكيل العبيدي الموظفين والمحصلين على تحمل مسؤوليتهم لضمان تحصيل الإيرادات الزكوية وسرعة توريدها إلى خزينة الدولة..مثمنا تنامي ما حققه المكتب خلال النصف الأول من العام الجاري وأهمية مضاعفة العمل لتحقيق الزيادة عن الربط والمقابل للعام الجاري.

مناقشة مستوى تحصيل الايرادات الزكوية بريمة

ريمة/سبأ

ناقشت الإدارة العامة للواجبات الزكوية بمحافظة ريمة أمس مستوى تنفيذ خطة عمل الإدارة العامة بالمحافظة وفروعها بالمديريات خلال شهر رمضان المبارك .

وتطرق الاجتماع بحضور مدير عام المكتب علي النهاري إلى إجراءات تنفيذ مستوى تحصيل إيرادات زكاة الباطن وعروض التجارة وزكاة العقارات وكذا زكاة الفطرة للموظفين بمكاتب فروع الوزارات بالمحافظة والمواطنين ..مستعرضا الجهود في متابعة وتحصيل الموارد الزكوية بمختلف أنواعها على مستوى مركز المحافظة والمديريات.

وتناول الاجتماع ما تم تنفيذه في مجال توعية المواطنين بأهمية الزكاة وضرورة دفعها لمكاتب الواجبات الزكوية بالمحافظة والمديريات عبر منشورات وبروشورات وملصقات توعوية وكذا عبر خطباء المساجد ودفع الجميع إلى تسليم الزكاة الواجبة شرعا باعتبارها أحد أركان الإسلام .

الموضوع: حق الرد من وزارة التعليم الفني والمهني

تهديكم وزارة التعليم الفني والمهني أطيب تحياتها وبعد: في العدد (17775) ليوم السبت الموافق 20/7/2013م طالعتنا صحيفتكم في صفحتها (19) بتحقيق صحفي تحت عنوان «الجهات المعنية تركت «المهارات» وركزت على الصندوق» وفي التحقيق الذي كنا نأمل أن يسعى إلى كشف الحقائق بشأن جريمة خصخصة «صندوق التدريب المهني» وتغيير اسمه إلى «صندوق تنمية المهارات» وتوضيحها للرأي العام بما يخدم البلد بشكل عام والتعليم الفني على وجه الخصوص، ولكن وللأسف الشديد غلب على المحرر الانحياز الواضح لطرف دون آخر والتركيز على طرف بعينه ما يريد مع أن الموضوع كان يحتاج إلى توضيح من كافة الجهات ذات العلاقة.

التحقيق الصحفي اعتمد على تصريحات وإيضاحات نشرت في صحف ومواقع أخبارية في أوقات سابقة، حيث أورد جزءاً بسيطاً جداً من تصريح لمعالي وزير التعليم الفني والتدريب المهني «نشر سابقاً أوجزه في بضع أسطر تاركاً المجال بعد ذلك للصندوق والقطاع الخاص لشرح ما يرونه تفصيلاً وإسهاباً وفي هذا يظهر تحيز المحرر الواضح، الأمر الذي لا يليق بصحيفة بحجم صحيفتكم ذات عراقة كبيرة ومهنية لا غبار عليها «صحيفة كل اليمنيين».

التحقيق الصحفي أظهر القطاع الخاص وإدارة الصندوق بالموقف الإيجابي على حساب الوزارة، مع أن صحيفتكم تعتبر لسان حال الحكومة والجهات الرسمية، ولا يعني هذا أن لا تقوم بممارسة النقد البناء ضد أي وزارة أو مؤسسة حكومية، فهذا من صميم عملها، لكن دون تحيز أو محاباة لأحد كائناً من كان.

ولتصحيح المغالطات التي وردت في التحقيق فإننا نود توضيح ما يلي:

-1 أنشئ صندوق التدريب المهني بموجب القرار الجمهوري رقم 15 سنة 1995م لكي يكون رافداً من روافد دعم العملية التدريبية التي تقوم بها المؤسسات التدريبية التابعة لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني بغرض تزويد هذه المؤسسات بالتجهيزات والمعدات الحديثة، وكذلك دعم برامج الصيانة وتدريب المدربين، حيث أن التعليم الفني والتدريب المهني يعتبر مكلف جداً، وقد أعطى القانون الحق للوزارة في تسيير شئون هذا الصندوق، نظراً لأن أكثر من 75% من موارد هذا الصندوق تأتي عبر استقطاع 1% من مرتبات موظفي القطاع الحكومي، وريال واحد عن كل باكت سيجارة وريالين عن كل أسمنت... إلخ، وكانت الموارد مناصفة بين القطاع الخاص والوزارة ومؤسساتها التدريبية إلا أن ما حصل اليوم من مؤامرة في صفقة تتسم بأنها تشكل أسوأ أنواع الفساد التي سهلت ومكنت من اتمامها قيادة الوزارة السابقة بتعديل قانون إنشاء الصندوق في 2009م ولائحته التنفيذية في 2011م حيث أنه وبحسب القانون الجديد فإن 90% من موارد الصندوق تذهب لصالح القطاع الخاص و10% للوزارة وتحت تحكم وسيطرة القطاع الخاص، وإلى يومنا هذا لم تستفد المؤسسات التدريبية من هذه النسبة شيئاً.

-2 اللائحة التنفيذية لعمل «صندوق تنمية المهارات» تم إقرارها خلال العام 2011م من قبل حكومة مقالة «حكومة تصريف أعمال» وبالتالي فإن الصندوق حالياً يعمل وفقاً للائحة غير القانونية وزعت الموارد للقطاع الخاص.

-3 ورغم ركاكة القانون البديل للصندوق، إلا أن وزير التعليم الفني والمهني يعتبر هو رئيس المجلس الأعلى للصندوق ويصادق على كل الخطط والصفقات والعقود التدريبية للصندوق، والعجيب أن هذا المجلس لم يجتمع إطلاقاً غير مرة واحدة وبدون حضور إدارة الصندوق والقطاع الخاص، بالإضافة إلى أن الوزير لم يصادق حتى الآن على أي عقد تم إبرامه من قبل إدارة الصندوق لأنه لا يتم استشارته أصلاً وذلك بسبب أن إدارة الصندوق تعتبر أن صندوق تنمية المهارات ملكية خاصة.

-4 التحقيق الصحفي الذي نشر تحاشى عمداً ذكر أن 75% من موارد الصندوق هي موارد حكومية تذهب إلى القطاع الخاص، والمعروف في جميع دول العالم أن القطاع الخاص هو من يدعم ويساهم في تنمية التعليم الفني ولكن في بلادنا يحدث العكس فالقطاع الخاص يستثمر أموال صندوق التدريب المهني لصالحه كودائع مصرفية في البنوك التجارية.

-5 ذكر مدير عام الصندوق أن الصندوق هو مؤسسة رسمية تابعة للدولة، في حين أنه يتم تعيين مدير الصندوق ومدير الحسابات من قبل القطاع الخاص ولا يخضعون للرقابة والمساءلة.. ونحن نسأل هنا إذا كان الصندوق مؤسسة حكومية فمن هي الجهة التي يتبعها إذا؟ وهل لها سلطة عليه؟!!!.

-6 الغريب في عمل الصندوق أن تعيين المحاسب القانوني للصندوق يتم تعيينه من قبل مجلس إدارة الصندوق وليس من المجلس الأعلى للصندوق.

-7 ذكر مدير عام الصندوق أن الصندوق يقوم بدعم المعاهد المهنية وتجهيزها بمجرد تلقيه طلبات بذلك ونحن نوضح هنا أن ما ذكره مدير الصندوق كلام عار عن الصحة حيث لم يتم تجهيز أي معهد منذ الاستيلاء على الصندوق في عام 2009م سوى الحصول على وعود كاذبة وفتات لذر الرماد في العيون.

-8 وضع الصندوق شاذ، حيث أن جميع الصناديق التي تعمل في الجمهورية اليمنية والتي تزيد عن 20 صندوقاً تتبع الوزارات المعنية ما عدا صندوق تنمية المهارات؟!!!.

معركة استعادة صندوق التدريب المهني لا بد أن تكون معركة إعلامية لكشف صفقة الفساد هذه ولعل المعركة الأهم ستكون معركة قانونية بإمتياز وصولا إلى إجراء التعديلات اللازمة التي تضمن إعادة هذا الحق المسلوب (مرفق لكم نسخ من وثائق اعتراض مجلس النواب ووزارة المالية ووزارة التخطيط ومصلحة الضرائب على خصخصة الصندوق).

وعملا بحق الرد، فإننا نأمل منكم نشر هذا الرد في صحيفتكم في نفس المكان والمساحة وتقبلوا تحياتنا.

الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة

فتح مظاريف مناقصة دراسة مشاريع طرق بصنعاء

صنعاء/سبأ

جرى بمحافظة صنعاء أمس فتح مظاريف مناقصة دراسة وتصاميم مشاريع الطرقات لمديريتي نهم وبني حشيش بطول 72 كيلو متراً.

واستعرضت اللجنة برئاسة رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل بمحلي محافظة صنعاء رئيس لجنة المناقصات علي صالح السهيلي، وثائق العطاءات وعددها 11 عطاء وأحالتها على لجنة تحليل فنية لاستكمال إجراءات التحليل الفنية وفقا لقانون المناقصات والمزايدات. حضر جلسة فتح المظاريف رئيس الوحدة الهندسية المهندس عادل عون.

مدير واجبات ذمار يدعو المكلفين إلى المبادرة لتسديد الزكاة

رشاد الجمالي

دعا الأخ عبده محمد العكيمي مدير عام مكتب الواجبات الزكوية بمحافظة ذمار الإخوة المكلفين، للمبادرة إلى المبادرة لتسديد الزكاة إلى مكاتب الواجبات بالمحافظة والمديريات كون الدولة هي الولي الشرعي لجباية الزكاة، مشيرا في تصريح لـ«الثورة» إلى أن صرف الزكاة لغير الدولة يعتبر بمثابة صدقة، أما الزكاة فباقية في الذمة حتى تدفع للدولة، فهي الولي الشرعي في الجباية.

ولفت العكيمي إلى الإجراءات والعقوبات التي سيتم اتخاذها والتي يحددها القضاء تجاه من يتهرب من دفع الزكاة، مبينا أنه تم إصدار البطاقة الزكوية التي بموجبها تؤكد تسديد المكلف للزكاة وذلك حفاظا على عدم التلاعب بالزكاة.

وأضاف :إن الزكاة هي الركن الثالث من أركان ديننا الإسلامي وقد دل على وجوبها كتاب الله وسنة رسوله ويجب على كل مكلف دفع الزكاة إلى الدولة وهي الولي الشرعي لجبايتها ولا يجوز تصريفها بواسطة أي جهة أخرى وقد أكدت ذلك شريعتنا الإسلامية، محذرا كل من يدعو إلى عدم دفع الزكاة إلى الدولة بأنه سيتم اتخاذ الاجراءات القانونية الرادعة ليكون عبره لغيرهم وعلى الجميع التعاون سواء عبر المجالس المحلية أو المشائخ أو العقال لتحصيل الزكاة ومن رأى أي مكلف بدفع الزكاة عليه إبلاغنا عبر مكاتب الواجبات بالمحافظة والمديريات.